

كيف سرقت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) 158 مليون دولار من سويسرا

تخيّل أنك تدخل مطعماً، تطلب زجاجة نبيذ وشريحة لحم، فيقول لك النادل: «ادفع ثمن النبيذ مقدماً، وسنحاسبك على اللحم عندما يصل». تسلم النقود ثمن النبيذ فوراً وبحسن نية. تمر الساعات. المطبخ صامت — لا نبيذ، ولا لحم، ولا شيء. وعندما تشتكي وتقول إنك ستجمد أي دفعات إضافية حتى يظهر شيء فعلياً، يبتسم المدير ويرد: «آه، لقد أخذنا فلوس النبيذ بالفعل وحجزناها لصالح اللحم. إنها كلها فاتورة واحدة كبيرة على أي حال — سياستنا تسمح لنا بنقل الأموال بين طلباتك متى كان أحد الجانبين ناقصاً. المطبخ يعمل بكد في الخلف... فقط ليس لطاوتك في الوقت الحالي».

هذا بالضبط ما تشعر به سويسرا الآن.

في أواخر مارس 2026، كشف المذيع العام السويسري SRF أن الولايات المتحدة أعادت توجيه حوالي 126 مليون فرنك سويسري — ما يعادل تقريباً 158 مليون دولار أمريكي — من المدفوعات التي كانت سويسرا قد سدتها بالكامل وفي موعدها، وذلك ضمن برنامج مقاولاتها من طراز إف-35. تم نقل هذه الأموال داخل صندوق ائتماني مشترك واحد للمبيعات العسكرية الخارجية (FMS) لتغطية العجز في عقد سويسرا المنفصل الخاص بأنظمة الدفاع الجوي باتريوت، رغم أن برن كانت قد جمدت دفعات الباتريوت بالضبط بسبب التأخيرات الهائلة في التسليم الناتجة عن أولوية الولايات المتحدة للحلفاء الآخرين. سويسرا، التي كانت عميلة نموذجية لم تتأخر يوماً عن الدفع، وجدت مدفوعاتها بحسن النية تُعاد حجزها بهدوء للحفاظ على تدفق النقد إلى شركة لوكهيد مارتن رغم عدم وجود أي تقدم مرئي في طلباتها الخاصة.

طلب سويسرا للباتريوت: إعادة تحديد الأولويات، وليس التخلف عن السداد

كجزء من برنامج التحديث الجوي Air2030، طلبت سويسرا خمس وحدات إطلاق باتريوت (بطاريات) إلى جانب ما يصل إلى 36 طائرة مقاتلة شبحية من طراز إف-35 لآيتينينغ الثانية (تم تقليصها لاحقاً إلى حوالي 30 لأسباب تتعلق بالتكلفة). يمر كلا البرنامجين بجميع المدفوعات عبر نظام المبيعات العسكرية الخارجية الأمريكي. التزمت سويسرا بكل جدول دفعات دون أي تأخير.

كان من المقرر أن تبدأ تسليمات الباتريوت أصلاً في الفترة بين 2026-2028. في عام 2025، استشهدت واشنطن أولاً بأولوية أوكرانيا، مما أدى إلى تأجيل تسليمات سويسرا. ثم اندلع الصراع مع إيران، وأعدت وزارة الدفاع الأمريكية خفض أولوية طلب سويسرا أكثر فأكثر. وبحلول مطلع عام 2026، أبلغت برن أن الجدول الزمني تأخر أربع إلى خمس سنوات — وربما أكثر — بينما تضخمت تكاليف البرنامج بنسبة تصل إلى 50 بالمائة، من حوالي 2 مليار إلى 3 مليارات فرنك سويسري. في خريف 2025، جمدت سويسرا الدفعات الإضافية للباتريوت، بحجة أنه بدون تقدم ملموس في التصنيع أو التسليم، ليس لديها التزام بالاستمرار في الدفع.

واجه برنامج الإف-35 بدوره تجاوزات في التكاليف وضغوطاً في الإنتاج، لكن سويسرا استمرت في سداد تلك المدفوعات إلى الصندوق المشترك، متوقعة تماماً أن يُعامل البرنامجان ككيانين منفصلين.

العبث الرياضي للصراع مع إيران

لم يحدث هذا في فراغ. أحرقت الولايات المتحدة وإسرائيل كميات هائلة من صواريخ باتريوت الاعتراضية خلال الحرب ضد إيران. في الأيام الأربعة الأولى من الصراع فقط، أطلقت القوات الأمريكية والحليفة 943 صاروخ باتريوت — وهو ما يعادل تقريباً الإنتاج الكامل لمدة 18 شهراً بمعدلات وقت السلم العادية.

تبلغ تكلفة كل صاروخ اعتراضية من طراز باتريوت PAC-3 MSE حوالي 3.9-4.2 مليون دولار. أما الطائرات المسيرة الإيرانية الرخيصة من طراز شاهد التي كانوا يسقطونها فتكلف بين 20,000 و 50,000 دولار للوحدة. تنتج إيران حوالي 10,000 من هذه الطائرات المسيرة شهرياً. والرياضيات لا ترحم:

- تكلفة طلقة باتريوت واحدة حوالي 100 ضعف تكلفة الطائرة المسيرة شاهد المتوسطة.
- عند معدلات الإنتاج الحالية (حوالي 50-60 صاروخاً شهرياً)، سيستغرق الأمر أكثر من 16 عاماً فقط لمواكبة إنتاج شهر واحد من الطائرات المسيرة الإيرانية — بافتراض كفاءة مثالية لا توجد أبداً في القتال.

حتى مع وعد لوكهيد مارتن بمضاعفة الإنتاج أربع مرات ليصل إلى 2000 صاروخ سنوياً، تبقى الرياضيات مستحيلة: 10,000 طائرة مسيرة شهرياً ÷ 167 صاروخاً شهرياً = 60 شهراً (5 سنوات) فقط لمواكبة معدل الإنتاج الإيراني الحالي — وهذا يفترض كفاءة اعتراض مثالية، وهو أمر لا يحدث أبداً في القتال الفعلي.

هذا الاستحالة الرياضية تتجاوز الفشل الاستراتيجي — إنها تمثل خرقاً أساسياً للأساس التعاقدية. عندما يصبح الوفاء مستحيلًا رياضياً بسبب ظروف تقع تماماً تحت سيطرة البائع (إعطاء الأولوية لعملاء آخرين لأسباب جيوسياسية)، يُعفى التزام المشتري بالأداء بموجب مبادئ القانون الدولي. حكمت سويسرا بحق أن هذا الوعد بالتوسع غير مجدٍ أمام التفوق الإنتاجي الساحق لإيران. لقد تأخر موعد تسليم الباتريوت السويسرية فعلياً إلى ما لا نهاية له، ليس بسبب تأخيرات الإنتاج، بل لأن النهج الاستراتيجي بأكمله كان محكوماً عليه بالفشل رياضياً. هذا التقييم المنطقي — المبني على تحليل استراتيجي، وليس على تردد في الدفع — دفع برن إلى تعليق الدفعات المرحلية.

هذا العبث الرياضي هو السبب الحقيقي الذي دفع البنتاغون إلى إعادة توجيه أموال الإف-35 السويسرية. لم يكن تحويل الأموال يتعلق أبداً بمساعدة سويسرا على استلام أنظمتها المتأخرة جداً. بل كان مناورة متعمدة لاستخدام أموال دافعي الضرائب السويسريين لتمويل جهود الحرب الأمريكية الخاصة في الشرق الأوسط — الحفاظ على خطوط الإنتاج جارية وتدفع الصواريخ الاعتراضية للعمليات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، بينما ظلت طلبات سويسرا نفسها منخفضة الأولوية وغير مسلمة. وباختصار، أجبرت سويسرا المحايدة على تمويل الصراع نفسه الذي جعل تسليم باتريوتاتها مستحيلًا في المقام الأول.

ثغرة الصندوق المشترك

بموجب قواعد FMS، تتدفق كل مدفوعات سويسرا للأسلحة الأمريكية — سواء الإف-35 أو الباتريوت أو أي شيء آخر — إلى صندوق ائتماني مشترك واحد يديره البنتاغون. يسمح نص العقد صراحة للولايات المتحدة بإعادة تخصيص الأموال بين برامج العمل نفسه متى أظهر أحد الجانبين عجزاً.

عاملت سويسرا العقدين كنقاط نفوذ منفصلة وعملت بحسن نية. علقت دفعات الباتريوت وتوقعت أن تبقى أموال الإف-35 محصورة في ذلك البرنامج. بدلاً من ذلك، نقل البنتاغون ببساطة الأموال الموجودة من الإف-35 للحفاظ على جانب الباتريوت

حياً، متجاوزاً التجميد تماماً. استمر تدفق النقد إلى لوكهيد مارتن وشركائها رغم عدم وجود تقدم يذكر أو معدوم في التسليمات الخاصة بسويسرا لأي من النظامين. ولملاء الثغرة الناتجة في ميزانية الإف-35 الخاصة بها، اضطرت وزارة الدفاع السويسرية إلى تقديم عشرات الملايين من الفرنكات الإضافية من أموال دافعي الضرائب قبل موعدها.

الارتداد السياسي في سويسرا

أكد مدير أرماسويس أورس لوهر، كبير مسؤولي التسليح في سويسرا، إعادة التوجيه لـ SRF، لكنه استطاع فقط وصف المبلغ علناً بأنه «مبلغ منخفض من ثلاثة أرقام مليونية». وصف الوضع بأنه «غير مرض جداً». أثار الحادث أسئلة برلمانية في برن ودعوات متجددة لإجراء تحقيق كامل. يناقش المشرعون من مختلف الأطياف الآن علناً ما إذا كان ينبغي تقليص طلب الإف-35 أكثر أو البحث عن بدائل أوروبية (مثل نظام SAMP/T الفرنسي) لاحتياجات الدفاع الجوي المستقبلية لتجنب هذا النوع من الاعتماد على مورد يضع الشركاء الصغار والمحايدين في آخر الصف.

مواجهة أخلاقية وأخلاقية

لا يوجد محكمة جنائية دولية ستحاكم هذا باعتباره «سرقة» أو «احتيالاً». ومع ذلك، وبأي معيار أخلاقي أو أخلاقي — وبكل تأكيد بموجب مبادئ القانون العام المتعلقة بالعقود وحسن النية والإثراء بلا سبب — تبدو مناورة البنتاغون غير قابلة للتمييز عن التعامل سيئ النية. دفعت سويسرا في موعدها، وفاءت بكل التزاماتها، ومارست فقط حقها في حجب الدفعات الإضافية عن برنامج أعيد تحديد أولوياته إلى حد التلاشي.

يكشف هذا الحادث عن انتهاك سيادي أساسي: دافعو الضرائب السويسريون الذين مولوا دفاع بلادهم وجدوا أموالهم تُعاد توجيهها لتمويل حروب أمريكية عدوانية في الشرق الأوسط. لم يكن هذا مجرد نزاع تعاقدى أبداً. كان بلداً محايداً يُجبر على تمويل صراعات تقع تماماً خارج مصالحه الأمنية، مع استخدام دولارات ضرائب مواطنيه لأغراض تتعارض مباشرة مع سياسة سويسرا الخارجية التقليدية القائمة على الحياد.

مبدأ **pacta sunt servanda** («يجب الوفاء بالاتفاقيات») هو حجر الزاوية في القانون الدولي. ورغم أن اللغة الفنية لصندوق FMS المشترك قد تعطي الولايات المتحدة غطاءً تعاقدياً، إلا أن روح الصفقة — المدفوعات المرتبطة بالتقدم والمرتبطة بتسليم يمكن التحقق منه — قد تقوضت. طلبت سويسرا فقط الأداء الذي تعاقدت عليه. وبدلاً من ذلك، أُعيد توجيه أموالها لتمويل برنامج أعيد خفض أولويته لأسباب تقع تماماً خارج سيطرة برن.

أصبحت تجربة سويسرا الآن جزءاً من سجل متزايد يوضح لماذا يجب على الدول أن تكون حذرة للغاية عند الدخول في عقود دفاعية مع الشركات المصنعة الأمريكية. طورت الولايات المتحدة سمعة سيئة كمتعاقد دفاعي — يعطي الأولوية للعملاء ذوي الصلات السياسية على حساب الالتزامات التعاقدية، ويستخدم الثغرات المالية لاستخراج أقصى قيمة بغض النظر عن التسليم، ويبني الاعتماد فقط لاستغلاله لأغراض جيوسياسية. توفر الصناديق المشتركة راحة إدارية للبائع لكنها تحرم المشتري من النفوذ المقصود. عندما تدفع مقدماً ثمن النيذ ويحجز المطعم المبلغ لصالح شريحة لحم لا تصل أبداً — بينما يجري الطبخ الحقيقي لطلب عاجل لشخص آخر — تتعلم بسرعة من يتحكم فعلياً في الفاتورة.

سواء كانت برن قادرة على استخراج تعويضات أو عقوبات أو شفافية أكبر، فهذا ما سيظهره الوقت. في الوقت الحالي، يقف هذا الحادث كنموذج دراسي كلاسيكي لعدم التوازن في القوة ضمن عقود الدفاع: المشتري يكتب الشيكات، ويحترم كل

المواعيد، ومع ذلك يُدفع إلى آخر الصف. لم تفعل سويسرا شيئاً خطأ. لقد اكتشفت، بالطريقة الصعبة، أن حسن النية لا يُقابل دائماً بالمثل عندما ينادي الاستعجال الجيوسياسي.